7 إبريل 2020

خطاب مفتوح إلى الحكومات

<u>إنّ فرض حظر على تجارة الحيوانات البرية، وأسواقها، ونقلها، واستهلاكها سيؤدّي إلى تقليل خطر تفشي وباء آخر بشكل كبير</u>

لمن يهمه الأمر:

في حين نتفهّم أن دول العالم تكافح لمواجهة التحديات الصحية والاقتصادية الهائلة الناتجة عن وباء "كوفيد- 19" الفتاك، تطلب الجمعية الدولية للرفق بالحيوان (Humane Society International) بموجب هذا الخطاب من حكومتكم أن تؤدي دوراً قيادياً عاجلاً في منع تفشي وباء مماثل في المستقبل.

بدأ ظهور "كوفيد-"19، مثل متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) قبله، في أسواق الحيوانات البرية في الصين. وخلال انتشار سارس عام 2002، أغلقت حكومة الصين أسواق الحيوانات البرية، ولكنها أعادت فتحها بعد انتهاء انتشار الوباء. وبدأ الانتشار من جديد خلال أشهر من إعادة فتحها.

خلال السنوات التي فصلت بين الوبائين، حذّر العلماء أن أسواق الحيوانات البرية في الصين وفي دول أخرى في العالم تمثّل "قنابل موقوتة" بانتظار المزيج المناسب من فيروسات كورونا لتفشي وباء آخر. وتحدد الوثيقة المرفقة بشأن العلاقة بين أسواق الحيوانات البرية والأمراض الوبائية الدليل العلمي على العلاقة السببية بين أسواق الحيوانات البرية (أو "أسواق اللحوم الحية") والأوبئة حيوانية المصدر . وتدفع المجتمعات في كل مكان ثمن عدم الاكتراث بهذه التعليمات الواضحة.

كما أنّ الصين أغلقت أسواق الحيوانات البرية بشكل مؤقت (رغم وجود قائمة إشكالية وطويلة بشكل ملحوظ من الأنواع المستثناة، بما في ذلك العديد من الأنواع المعروف أنها تحمل فيروسات كورونا) وحظرت تناول الحيوانات البرية نتيجة "كوفيد-19"، إلا أنه يبدو أنه يتم إعادة فتح هذه الأسواق. وحثت منظمات حماية الحيوان في الصين الحكومة على توسيع نطاق الحظر ليشمل جميع الحيوانات البرية التي يجري الاتجار بها واستهلاكها لجميع الأغراض، وجعل الحظر دائم وليس مؤقتًا.

في حال عدم اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة لإغلاق أسواق الحيوانات البرية في جميع أنحاء العالم، فإن ظهور مرض آخر قائم على فيروس كورونا في المستقبل يُعد أمرًا مؤكدًا من الناحية العملية. واليوم، في يوم الصحة العالمي، مع حضور تكلفة الوباء الحالي في أذهاننا، تحث الجمعية الدولية للرفق بالحيوان جميع الحكومات على الالتزام بالإجراءات المحددة التالية:

بالنسبة للبلدان التي لديها أسواق حالية للحيوانات البرية:

1- فرض حظر فوري على أسواق الحيوانات البرية وتجارتها ونقلها واستهلاكها لجميع الأغراض. يجب أن يشمل هذا الحظر الحيوانات البرية التي يتم صيدها في البرية والحيوانات التي تتم تربيتها، لأنها غالباً ما تكون مختلطة في التجارة؛ ويجب أن يشمل الحظر تربية الحيوانات البرية لأغراض تجارية.

2- بدء حملات تثقيفية عامة حول مخاطر تجارة الحيوانات البرية واستهلاكها على صحة الإنسان.

بالنسبة لجميع البلدان:

3- حظر تجارة الحيوانات البرية، بما في ذلك الاستيراد والتصدير، وخاصة الثدييات والطيور لأنها تحمل فيروسات كورونا.

4- الالتزام بالتنسيق الحكومي الدولي المشترك بين الوكالات لتسهيل تبادل المعلومات والسياسات بهدف مشترك يتمثل في القضاء على مخاطر تفشي وباء فيروس كورونا المرتبط بأسواق وتجارة الحيوانات البرية.

5- إنشاء ودعم آليات لمساعدة الأشخاص الذين تعتمد سبل معيشتهم على تجارة الحيوانات البرية ونقلها واستهلاكها، بالإضافة إلى تربية الحيوانات البرية لأغراض تجارية، للانتقال إلى سبل معيشة أخرى.

فيما يتعلق بالنقطة (4)، نلاحظ أن المنظمة العالمية لصحة الحيوان قد أنشأت مجموعة استشارية غير رسمية [1] بشأن كوفيد-19 والتفاعل بين الإنسان والحيوان. نحث الحكومات على أن تطلب أن تصبح هذه المجموعة رسمية، بمشاركة مفوضة من جميع الوكالات الحكومية الدولية

المختصة ذات الصلة (بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (هيئة الدستور الغذائي) وأن يتم منحها نطاقًا واضحاً وبنود وميزانية لتمكينها من تقديم مشورة علمية لا لبس فيها للحكومات حول موضوع تجارة الحيوانات البرية والوقاية من الأوبئة.

تقترح الجمعية الدولية للرفق بالحيوان أيضاً عقد مجموعة واضعي سياسات حكومية دولية رفيعة المستوى مكلَّفة بمراجعة وتنفيذ إجراءات السياسة اللازمة المتعلقة بتجارة الحيوانات البرية / الحد من مخاطر فيروس كورونا. على الرغم من أن تفشي الأوبئة مثل "كوفيد-"19 قد يكون مصدره دولة واحدة فقط، فإن آثارها عالمية وبالتالي فإن الاستجابة العالمية ضرورية.

نشكركم على وضع هذه التوصيات في الاعتبار، يسعدني أن أجري معكم مكالمة هاتفية أو فيديو لمناقشة المزيد.

مع تحياتي،

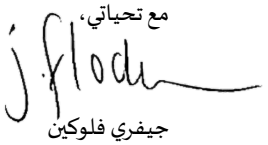

جيفري فلوكين

رئيس الجمعية الدولية للرفق بالحيوان

[1] https://www.oie.int/en/scientific-expertise/specific-information-and-recommendations/questions-and-answers-on-2019novel-coronavirus/